

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٢١٨

الاثنين، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة كمبوج (الهند)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إيفستغنيفا
	ألبانيا السيد سباس
	الإمارات العربية المتحدة السيدة الشمسي
	أيرلندا السيد مايزن
	البرازيل السيد كوستا فيليو
	الصين السيد ليانغ هونغ جو
	غابون السيد ميبيسا
	غانا السيد كوربيه
	فرنسا السيد أولميدو
	كينيا السيد كيبوينو
	المكسيك السيد دي لا فوينتي راميريس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة جيكوبس
	النرويج السيدة يول
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد كيللي

جدول الأعمال

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-74233 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطات يقدمها رؤساء الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في

البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة يستمع مجلس الأمن إلى إحاطات من الرؤساء المنتهية ولايتهم للهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن: السفير فيرغال ماينز، الممثل الدائم لأيرلندا، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢)؛ والسفيرة مونا يول، الممثلة الدائمة للنرويج، ورئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) ورئيسة الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح؛ وأنا، الممثلة الدائمة للهند ورئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، ورئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١) ورئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١)؛ والسفير مايكل كيبوينو، نائب الممثل الدائم لكينيا، نيابة عن رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها؛ والسفير خوان رامون دي لا فوينتي راميرس، الممثل الدائم للمكسيك، ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) ورئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧)؛ والسفيرة ترينه هايمبراك، نائبة الممثلة الدائمة للنرويج ورئيسة اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

أعطي الكلمة الآن للسفير ماينز.

السيد ماينز (أيرلندا) (تكلت بالإنكليزية): يشرفني أن أترأس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) المعنية بحركة الشباب. وأود أن أبدأ ملاحظاتي بالتنويه بالمهارة والقيادة الفعاليتين اللتين أبدتهما من سبقتي في رئاسة اللجنة، السفيرة جيرالدين بيرن ناسون. وقد تشرفت بأداء هذا الدور الهام، وأنا ممتن جداً لإتاحة الفرصة لي لأتشاطر أفكارتي وملاحظاتي، وخاصةً لصالح الأعضاء المنتخبين الجدد في مجلس الأمن.

قبل أن أعلق على تفاصيل الهيئتين أود أن أشكر موظفي شعبة شؤون مجلس الأمن وفرع الهيئات الفرعية التابعة لها على مشورتهم القيمة ولطفهم الدائم على مدى العامين الماضيين. لقد كانوا فعالين في دعمي أنا وفريقي وكذلك في عملهم الدؤوب في إدارة المهام اليومية لكلا الهيئتين. لقد كفل ذلك تنفيذ ولايتهما بكفاءة.

إن أيرلندا، بوصفها رئيسة لجنة الجزاءات الصومالية، والآن لجنة الجزاءات المفروضة على حركة الشباب، قد حاولت أن تكون مبتكرة قدر الإمكان في هذا الدور، بما في ذلك من خلال توسيع نطاق مناقشات اللجنة. فلقد بحثنا عن أصوات جديدة لإحاطة اللجنة. وكمثال واحد على ذلك، دعونا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتن، إلى تقديم وجهة نظرها. وكانت تلك هي المرة الأولى التي تقدم فيها الممثلة الخاصة المعنية بهذا الموضوع الهام وذو الصلة إحاطة إلى اللجنة. لقد حدثت زيادة كبيرة في انتهاكات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع في الصومال، والتي تؤثر في أغليبتها على النساء والفتيات. إن لدى اللجنة الأدوات المتاحة لها لتنفيذ تدابير العدالة والمساءلة، وقد دعنا الممثلة الخاصة إلى استخدامها. والعلاقة بين الحقوق الجنسية والجزاءات هي علاقة ينبغي النظر فيها في نظم جزاءات الأمم المتحدة الأخرى.

وبالمثل، كنا أول من دعا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة، السيدة فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، إلى تقديم إحاطة إلى اللجنة. لقد تم باستمرار تسليط الضوء على الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في الصومال، فهناك صلة واضحة لذلك بعمل اللجنة. وقالت الممثلة الخاصة غامبا دي بوتغيتير في ذلك الاجتماع إن مستوى الانتهاكات ضد الأطفال مرتفع ومثير للقلق، ودعت اللجنة، مثلما فعلت ذلك الممثلة الخاصة باتن، إلى استخدام الأدوات المتاحة لها من أجل تحقيق المساءلة. ونعتقد أن تلك هي إحاطة ينبغي تقديمها في اللجنة بوتيرة أكثر انتظاماً في المستقبل. وكان من بين الابتكارات الأخرى خلال فترة رئاسة أيرلندا عقد اجتماع مشترك مع لجنة الجزاءات المفروضة على اليمن. وقد جاء

الدائمة للصومال لدى الأمم المتحدة. وأود أن أشيد بالالتزام الذي أبدته حكومة الصومال الاتحادية في حوارها مع اللجنة والفريق خلال ولايتنا. وستكون روح الشراكة المستمرة هذه مهمة جداً في الوقت الذي يتحرك فيه الصومال نحو السلام والاستقرار.

وسأختتم بياني الآن ببضع ملاحظات موجزة عن دوري كميسر لتنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بشأن إيران. بذلت أيرلندا قصارى جهدها، بالبناء على العمل الممتاز الذي قام به الميسرون السابقون وبدعم من الأمانة العامة، خلال العامين الماضيين لدعم وتحسين تنفيذ القرار. وشمل عملنا تيسير الحوار وتعزيز قناة المشتريات والمشاركة الفعالة مع جميع الدول الأعضاء لدعم خطة العمل الشاملة المشتركة. وأود أن أشكر جميع أعضاء المجلس على ثقتهم بنا.

وعلى الرغم من التحديات الصعبة في بعض الأحيان، سعت أيرلندا طوال الوقت إلى الحفاظ على دورها كوسيط نزيه. وأحث الجميع على مواصلة دعم جميع الجهود الرامية إلى استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة. وآمل أن يتمكن الجانبان من التوصل إلى اتفاق لضمان أن تتمكن خطة العمل الشاملة المشتركة من تحقيق أهدافها لصالح الجميع.

وأخيراً، أود أن أعرب عن خالص شكري لموظفي بعثتي الذين كانت مهارتهم ومهنتهم وتقائهم حاسمة الأهمية في دعمي بالدور الذي اضطلع به. وأتمنى كل النجاح لخلفائي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير مايزن على إحاطته. وأعطي الكلمة الآن للسفيرة يول.

السيدة يول (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): خلال العامين الماضيين، تشرفت بالعمل رئيسة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ورئيسة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

أولاً وقبل كل شيء، أود أن أشكر الأمانة العامة وفريقي في البعثة على عملهم ودعمهم الحاسمين. وأود أيضاً أن أشكر اللجنة وأعضاء الفريق العامل على تعاونهم خلال العامين الماضيين.

ذلك الاجتماع بناء على توصية من فريق الخبراء المعني باليمن، وكان مثالا ناجحا للتنسيق بين أنظمة مختلفة، ولكنها مترابطة. فعلى سبيل المثال، كان من الواضح وجود صلات فيما يتعلق بطرق التهريب غير المشروعة وأنه ينبغي لفريق الخبراء المعني أن يواصل تنسيق المعلومات وتبادلها. ومرة أخرى، ينبغي أن ينظر رؤساء اللجنة في المستقبل في هذا النوع من التعاون، والبناء على أوجه التآزر.

ويجب أن تكون الجزاءات أداة دينامية. والحوار والانخراط مع أصحاب المصلحة الرئيسيين هما أمر بالغ الأهمية إذا أريد للأنظمة أن تظل فعالة وأن تتطور بما يواكب التغييرات المستجدة على أرض الواقع. إننا نشيد بالمملكة المتحدة على العمل الذي قامت به خلال آخر تجديد للولاية من أجل زيادة التركيز على الانخراط مع الصومال لدعم قدرته على التصدي للتحديات الرئيسية، بما في ذلك إضعاف حركة الشباب. وقد تم خلال فترة رئاستنا إدراج أربعة من كبار أعضاء حركة الشباب في قائمة الجزاءات المحددة الأهداف. ويدل هذا على فائدة النظام وحقيقة أنه يمكن استخدامه كأداة للمساءلة في الصومال. ولم نتمكن لسوء الحظ من زيارة الصومال خلال فترة رئاستنا، ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود المفروضة نتيجة لجائحة مرض فيروس كورونا. إنني أوصي بأن تتم هذه الزيارة باعتبارها أولوية في عام ٢٠٢٣.

وما فتئ الحفاظ على حيز العمل الإنساني يمثل أولوية قصوى لأيرلندا فيما يتعلق بنظم الجزاءات. فنحن ندرك في هذا الصدد القيمة الهائلة لاستثناء العمل الإنساني في الصومال. ولذلك كنا فخورين للغاية بالبناء على ذلك من خلال العمل كشريك مع الولايات المتحدة في وضع مشروع قرار يقدم هذا الاستثناء في جميع نظم جزاءات الأمم المتحدة (القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢)).

وأود أن أشيد بفريق الخبراء المعني بالصومال المنتهية ولايته وأن أقدم له بخالص الشكر على عمله وتحقيقاته القيمة. وتؤيد أيرلندا تأييداً قوياً عمل خبراء رصد الجزاءات، ونقدر بإخلاص اجتماعاتهم الرصينة ومشاركتهم معنا.

وأخيراً، وبصفتي رئيساً للجنة المشرفة على الجزاءات المفروضة على الصومال، تمتعت أنا وسلفي بعلاقات طيبة جداً مع البعثة

أعضاء اللجنة أيضاً التزاماً قوياً بمنح الإعفاءات على وجه السرعة. غير أن هناك تناقضاً مؤسفاً بين الإعفاءات العديدة الممنوحة وبين التقارير التي تفيد بوصول كمية صغيرة فقط من المساعدة الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب عمليات إغلاق الحدود التي تفرضها حكومة البلد.

وبصفة عامة، أعتقد أن من المهم فصل مسألة الآثار الإنسانية للجزاءات عن الاعتبارات السياسية الأخرى. وينبغي عدم تصوير الجزاءات بصورة خاطئة على أنها تفسير لمشاكل خطيرة تسببها عوامل أخرى. تقع المسؤولية عن الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عاتق نظام البلد.

وأود أيضاً أن أبرز أهمية عمل فريق الخبراء للجنة القرار ١٧١٨. تُقدّم تقارير الفريق معلومات ذات صلة عن تهرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرامج أسلحتها من الجزاءات. لذلك بات من المهم أن تتعاون جميع الدول الأعضاء مع الفريق وأن يتمكن الفريق من العمل دون عوائق. وفي رأيي، ستستفيد اللجنة من تعاون أوثق مع الفريق، بما في ذلك من خلال تلقي إحاطات أو تقارير عندما تتطلب التطورات ذلك، أو عندما تطلب الدول الأعضاء ذلك.

وأخيراً، أمل أن تعكس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسارها وأن ترد بالإيجاب على المحاولات العديدة للحوار. وأعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الدبلوماسية هي السبيل السليم والوحيد للمضي قدماً من أجل السلام والاستقرار المستدامين في شبه الجزيرة الكورية.

وأود أن أنقل الآن إلى الفترة التي قضيتها كرئيسة للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح: في هذا السياق، أود أن أشكر بصفة خاصة الممثلة الخاصة للأمين العام فيرجينيا غامبا ومكتبها على المشاركة والقيادة الممتازة. وأود أيضاً أن أشكر اليونيسف وإدارة عمليات السلام وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام على تعاونها الوثيق وعملها الدؤوب.

إن الأطفال من بين أكثر الفئات ضعفاً في الحروب والنزاعات المسلحة، والفريق العامل هو دليل على الالتزام المشترك من جانب

وإذ أتطرق أولاً إلى دوري بصفتي رئيسة للجنة القرار ١٧١٨، فقد حدثت زيادة مقلقة للغاية في عدد تجارب القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فعمليات الإطلاق هذه لم يسبق لها مثيل من حيث التواتر والتنوع والنطاق، وقد بات الخطاب النووي لوسائل الإعلام الحكومية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدعاة للقلق الشديد.

وإزاء هذه الخلفية، يظل نظام الجزاءات أداة هامة لكبح قدرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تمويل برنامجها غير القانوني لتطوير أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وبصفتي رئيسة، عملتُ على وضع التنفيذ الفعال لنظام الجزاءات في مقدمة ومحور الاهتمام وعلى الحفاظ على توافق الآراء في اللجنة والدفع به قدماً. ومن المسلم به أن هذا لم يكن سهلاً دائماً، ولكن تم إحراز بعض التقدم:

شدد سلفي، السفير هويسغن ممثل ألمانيا، على أهمية توصل اللجنة إلى اتفاق على سعر الصرف للنظر في القيود المفروضة على تسليم منتجات تكرير النفط - ما يسمى بالحد الأقصى للنفط. ويسرني أن أشير إلى أن اللجنة تمكنت من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة.

ومع ذلك، لا تزال هناك خطوات كثيرة يمكن أن تتخذها اللجنة لضمان تنفيذ نظام الجزاءات بمزيد من الفعالية. وتتمثل نقطة البداية في تحديث قوائم مراقبة الأسلحة، ولا سيما قوائم المواد والتكنولوجيا المزدوجة الاستخدام في أسلحة الدمار الشامل والقذائف التسيارية، التي كلفت اللجنة باستكمالها سنوياً. وفي رأيي، سيكون من المفيد أيضاً أن تسعى اللجنة إلى إدراج مزيد من السفن والأفراد في القائمة ممن يساهمون بوضوح في تهرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من الجزاءات.

وما فتئت الحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محط تركيز دائم للجنة القرار ١٧١٨. وبصفتي رئيسة للجنة، فقد التزمتُ بالمعالجة السريعة للإعفاءات الإنسانية الزامية إلى تيسير تقديم المساعدة الإنسانية الهامة إلى شعب كوريا الشمالية. وأبدى جميع

الرئيسية (تكلت بالإنكليزية): أشكر السفارة يول على إحاطتها.

وأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة للهند.

وأود أن أشاطركم بعض الأفكار من جانبي بصفتي رئيساً لثلاث هيئات فرعية تابعة لمجلس الأمن، وهي اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا؛ واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١). وعلى الرغم من أنني لم أتول رئاسة تلك اللجان الثلاث إلا في آب/أغسطس، سأعتمد في الأفكار التي سأشاطرها اليوم أيضاً على تقييمات وخبرة الرئيس السابق وسلفي، السفير تيرومورتى.

وأود أن أبدأ بلجنة مكافحة الإرهاب. لقد ترأسنا تلك اللجنة الهامة منذ كانون الثاني/يناير من هذا العام. تستمد اللجنة ولايتها من القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) وأكثر من ٢٠ قراراً لاحقاً من قرارات المجلس المتعلقة بمكافحة الإرهاب، بهدف كفالة تنفيذ الدول الأعضاء لتلك القرارات، وتيسير تقديم المساعدة التقنية إليها، وتنظيم إحاطات إقليمية ومواضيعية بشأن المسائل الناشئة في مجال مكافحة الإرهاب.

وظلت اللجنة نشطة طوال العام ونظمت ٢٨ اجتماعاً شملت إحاطات مفتوحة ومغلقة، واجتماعات عامة، واجتماعاً خاصاً، ومؤتمراً صحفياً. وخلال العام، أجريت ١٠ زيارات تقييمية لأفريقيا، والأمريكتين، ووسط آسيا، وأوروبا، والشرق الأوسط، والمحيط الهادئ، وجنوب شرق آسيا، وقدمت إلى اللجنة عروضاً للتقارير وعن الزيارات. وتعتزم اللجنة أيضاً تنظيم إحاطة مفتوحة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر واجتماع عام في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر واجتماع مغلق في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٢. وإلى جانب ذلك، شارك رئيس اللجنة في تسعة اجتماعات بالنيابة عن اللجنة. وصدر خلال العام سجل ضم ٥١٠ رسائل في شكل مذكرات داخلية ومراسلات صادرة. وأصدرت اللجنة ١٥٤ إخطاراً بالتحضير للمذكرات المفاهيمية، ومذكرات المعلومات الأساسية، ومشاريع جداول الأعمال والدعوات، والتقارير، والتقييمات القطرية، ووثائق التقييم لكي تنظر فيها اللجنة وتعتمدها لاحقاً.

مجلس الأمن بحمايتهم. وتحقيقاً لهذه الغاية، بنيتُ على عمل سلفي، السفير كريديلكا ممثلاً بلجيكا، وعمل بلده بوضع خطة عمل طموحة. وخلال العامين الماضيين، اعتمد الفريق العامل بنجاح استنتاجات بشأن عدد من الحالات القطرية، بمشاركة بناءة من جميع أعضاء المجلس. وكان من المهم بالنسبة لي، بصفتي رئيسة للفريق، أن أسعى باستمرار إلى التوصل إلى استنتاجات ملائمة للغرض وعملية وأدوات للعمل الحقيقي. وأرجو أن تطمئنوا إلى أننا سنواصل العمل حتى انتهاء رئاستنا في نهاية هذا الشهر.

وللبقاء متيقظين للتطورات الأخيرة، تلقينا بانتظام أيضاً مذكرات أفقية شاملة واستعرضناها، وقدمنا إحاطات بشأن الحالات المثيرة للقلق، بما في ذلك أوكرانيا. وعلاوة على ذلك، تقدّمت النرويج، بالاشتراك مع النيجر، بأول قرار قائم بذاته على الإطلاق بشأن حماية التعليم في النزاعات المسلحة. وقد اتخذ القرار ٢٦٠١ (٢٠٢١) بالإجماع (انظر S/PV.8889)، وتجلت أهمية الموضوع مراراً وتكراراً خلال العام الماضي. لقد رأينا كيف أثر عدم الاستقرار السياسي وتغيير النظام في العديد من الحالات القطرية المدرجة في خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح - وكذلك الحرب في أوكرانيا - على ديناميات الفريق العامل.

وفي ظل هذه الخلفية الصعبة، كان هدفي بصفتي رئيسة هو ضمان بقاء الفريق العامل نشطاً. ولا يمكن المبالغة في تقدير الأثر المحتمل للفريق العامل. وينبغي أن يحظى اتصاله بفرق العمل القطرية وحكومات البلدان المعنية بمزيد من الاهتمام.

وتعمل النرويج بنشاط من خلال سفاراتها وفريق الأصدقاء المعني بالأطفال والنزاع المسلح لتعزيز تنفيذ الاستنتاجات. وعملت النرويج أيضاً بصفتها الوطنية في إطار مجلس الأمن لتعزيز حماية الأطفال في تجديد الولايات وجميع قرارات المجلس الأخرى ذات الصلة.

ويجب على مجلس الأمن أن يواصل تعميم حماية الأطفال في جميع أعماله، بما يكفل قدرة كافية ومتفانية في بعثات الأمم المتحدة؛ فضلاً عن التمويل الكافي. يكتسي هذا العمل أهمية كبيرة بالنسبة للمجلس بحيث لا يمكنه إهماله.

وإذ أنقل إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، فكما يعلم أعضاء المجلس، إن المهمة الرئيسية للجنة هي إدارة تجميد الأصول وحظر السفر وتدابير حظر توريد الأسلحة ضد الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بحركة طالبان التي تشكل تهديداً للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان. وقد واجه تنفيذ الجزاءات تحولاً سياسياً كبيراً بعد تولي طالبان السلطة في آب/أغسطس من العام الماضي. ولئن كانت الحالة السياسية في أفغانستان قد تغيرت، فإن عمل اللجنة لا يزال هاماً كما كان دائماً. لقد تولت الهند رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس ٢٠٢١. وفي ظل رئاستها، اجتمع المجلس ثلاث مرات لمناقشة تطور الحالة في أفغانستان، مما أسفر عن أربع وثائق ختامية. وشملت إصدار ثلاثة بيانات صحفية واعتماد قرار تاريخي - القرار ٢٥٩٣ (٢٠٢١)، الذي اعتمده المجلس في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٢١ (انظر S/PV.8848) - الذي تناول بشكل شامل القضايا الرئيسية المتعلقة بأفغانستان. ويهدف القرار إلى ضمان عدم استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أي بلد أو مهاجمته، أو لإيواء الإرهابيين أو تدريبهم، أو للتخطيط لأعمال إرهابية أو تمويلها، عملاً بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، نظمنا إحاطة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لأعضاء اللجنة لمناقشة القضايا المتعلقة بإيصال المساعدات الإنسانية إلى شعب أفغانستان وكيفية التغلب على تلك الصعوبات. وفي وقت لاحق، اعتمد مجلس الأمن القرار ٢٦١٥ (٢٠٢١) (انظر S/PV.8941)، الذي أوضح أن تقديم المساعدة الإنسانية إلى أفغانستان لا يشكل انتهاكاً للفقرة ١ (أ) من القرار ٢٢٥٥ (٢٠١٥) وسمح بتجهيز مدفوعات الأموال والأصول المالية والموارد الاقتصادية الأخرى وتوفير السلع والخدمات اللازمة لدعم إيصال المعونة الإنسانية. ويسرنا الإشارة إلى استفادة مقدمي الخدمات الإنسانية من الاستثناءات التي ينص عليها ذلك القرار لأغراض إنسانية. وتحت رئاستنا، نظمنا إحاطة لاحقة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في نيسان/أبريل لتمكين أعضاء اللجنة من الحصول على لمحة عامة عن سير القرار.

ومن وجهة نظرنا، كان أبرز ما قامت به لجنة مكافحة الإرهاب هو الاجتماع الخاص الذي عقدته في مومباي ونيودلهي في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر. وأحيت اللجنة ذكرى ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت في مومباي في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ في مراسم رسمية بوضع إكليل من الزهور في موقع الهجمات. واعتمد أيضاً إعلان دلهي بشأن مكافحة استخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية، عقب الاجتماع الخاص. وقد وضعنا التوصيات المذكورة في الإعلان وعممناها على أعضاء اللجنة للنظر فيها.

وطوال العام، حاولنا تعزيز الاتساق بين مختلف وكالات الأمم المتحدة من خلال نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، وتشجيع مشاركة منظمات المجتمع المدني والنساء والشباب وغيرهم من الجهات المعنية من القطاع الخاص في خطاب مكافحة الإرهاب للجنة مكافحة الإرهاب.

وقد مرت اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا بفترة حافلة بنفس القدرة. وتظهر بعض الحقائق المتعلقة بعملها مقدار العمل الذي تم تناوله في العامين الماضيين. فقد عقدت سبعة اجتماعات؛ وقدمت ٥٧٥ مذكرة خطية، بمتوسط أكثر من مذكرة لكل يوم عمل؛ وتم تناول ٢٦ طلب إعفاء، ونظرت اللجنة في ٧٠ تقريراً صدر بها تكليف. وقد قدم الرئيس إحاطة إلى المجلس سبع مرات، ومن المقرر أن أقدم له إحاطة مرة أخيرة يوم الجمعة القادم.

إن العمل الذي تم إنجازه في لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا هو في جزء منه دليل على الرغبة الشديدة بين أعضاء اللجنة في ضمان دعم اللجنة للهدف السياسي العام المتمثل في ضمان السلام والاستقرار في ليبيا. كما يجسد العدد الهائل من الوثائق وطلبات الإعفاء التي تم تناولها خلال تلك الفترة عزم اللجنة على ضمان بقاء الثروة الليبية في أيدي الليبيين. وتعاونت لجنة الجزاءات تعاوناً وثيقاً مع البعثة الدائمة لليبيا في نيويورك. كما أتاحت فرصاً للمؤسسة الليبية للاستثمار لعرض وجهة نظرها على اللجنة. وفي تقديري، ما كان العمل لينجز بدون التعاون الممتاز مع الرئيس من جانب جميع أعضاء اللجنة، بمن فيهم أولئك الذين عملوا فيها في عام ٢٠٢١.

رابعاً، لا يزال عمل اللجان غير شفاف. إذ يكتنفه الغموض، لا سيما بالنسبة لغير الأعضاء في المجلس. ومن المهم تعزيز شفافية عمل المجلس إذا أريد الحفاظ على مصداقيته.

خامساً، تعتمد مصداقية اللجنة أيضاً على مدى النظر لقراراتها باعتبارها موضوعية وعادلة. فأى انطباع بأن القرارات تتخذ على أساس تفضيل سياسي بدلاً من التفكير الموضوعي القائم على الأدلة سيضر بمصداقية اللجنة.

سادساً وأخيراً، ما كان لعملنا بصفتنا رئيساً أن يسير بسلاسة لولا المساعدة والتعاون اللذين قدمتهما الأمانة العامة. ولذلك، أود أن أنوه على وجه الخصوص بالتعاون الذي أبدته لنا أمانات لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا المنشأة عملاً بالقرار ١٩٧٠، ولجنة جزاءات القرار ١٩٨٨، فضلاً عن المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب. كما أعرب عن امتناني لفريق الرصد التابع للجنة القرار ١٩٨٨ وفريق الخبراء المعني بليبيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة للسفير كيبوينو.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيس الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها، الموجود حالياً في الخارج. وأشكر أعضاء مجلس الأمن على ما أسبغوه على كينيا من شرف وامتنياز وعلى الثقة التي منحوها إياها برئاستها للفريق العامل المخصص خلال العامين الماضيين.

كما ورد في البيان الرئاسي S/PRST/2002/2، فإن ولاية الفريق العامل المخصص المعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلها استشارية وتحليلية في دعم عمل مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا. ويركز جزء كبير من جدول أعمال مجلس الأمن على البلدان والقضايا الأفريقية. وفي بداية رئاستنا للفريق العامل المخصص، عقدنا العزم على أن نراعي وجهات نظر وآراء

ومن ناحية أخرى، انتهى في آب/أغسطس من هذا العام الإعفاء من حظر السفر الذي منح في نيسان/أبريل ٢٠١٩ لمجموعة من أعضاء طالبان المدرجين في القائمة، بهدف تمكينهم من المشاركة في محادثات السلام والاستقرار في مجموعة من البلدان. وأعرب أعضاء اللجنة عن قلقهم إزاء حالة حقوق الإنسان في أفغانستان. ومن ثم، لم يمدد الاستثناء من حظر السفر لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. ومع ذلك، فإن اللجنة مستعدة لمنح إعفاءات على أساس كل حالة على حدة، ونحن، بصفتنا الرئيس، سعيًا إلى تيسير ذلك. خلاصة القول، من المعروف جيداً أن أفغانستان قريبة من قلبنا، بوصفها جارة لصيقة للهند وصديقة لشعبها. وفي الوقت نفسه، حاولنا تيسير أعمال لجنة الجزاءات بنزاهة وموضوعية وحيادية.

وأود أن أعرض النقاط العامة التالية التي استخلصناها من فترة تولينا لرئاسة لجان الجزاءات تلك.

أولاً، عندما يعرب أعضاء مجلس الأمن الجدد عن تفضيلهم لتولي مسؤولية رئاسة هيئة فرعية معينة، وإذا كان هناك توافق في الآراء بشأنه بين الأعضاء الجدد الآخرين، من المهم أن يحترم الأعضاء الخمسة الدائمون في المجلس توافق آراء الأعضاء العشرة المنتخبين وأن يأخذوا تفضيلاتهم مأخذ الجد.

ثانياً، يتوقف عمل أي هيئة فرعية أو اختلالها الوظيفي على تعاون أعضائها. وقد حالفنا ما يكفي من الحظ بأن تلقينا تعاوناً ممتازاً من جانب الجميع خلال فترة ولايتنا.

ثالثاً، نحن بحاجة إلى إيجاد حل لتحقيق إمكانية التنبؤ بالجدول الزمني لاجتماعات اللجنة. فعلى مدار السنة، اضطرت الهيئات الفرعية لتغيير موعد الاجتماعات في عدة مناسبات، ويرجع ذلك أساساً إلى التضارب مع عمل المجلس وما نجم عن ذلك من عدم توافر الترجمة الشفوية، مما تسبب في قدر كبير من الإزعاج للمشاركين والمتكلمين الزائرين. ويمكن اتباع ممارسة تتمثل في إيجاد حل أكثر عملية، مثل التأكد من توافر فريق ثانٍ مرة واحدة في الأسبوع في يوم معين.

ومبادئ التكامل واحترام المسؤولية والقيادة الأفريقيتين في السعي إلى إيجاد حلول لتحديات السلام والأمن في القارة. وخلال العامين الماضيين، تمكنا من عقد تسعة اجتماعات للفريق العامل المخصص. وقد خُصص اجتماعان لبرنامج العمل السنوي لكلا العامين؛ وخُصصت ثلاثة اجتماعات للتحضير للاجتماعين التشاوريين المشتركين السنويين الخامس عشر والسادس عشر بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي؛ وخُصصت أربعة اجتماعات للمناقشات بشأن القضايا المواضيعية التالية:

وقد خُصص الاجتماع الأول لتحسين برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج - أو البرامج المعززة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وكان الهدف من الاجتماع تحديد القضايا والاتجاهات والتحديات المتعلقة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفريقيا. وقد قيمنا الدروس المستفادة الناشئة فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في أفريقيا عند التعامل مع التنظيمات المسلحة والإرهابية، التي تشمل ترساناتها أساليب التأثير الأيديولوجي على عقول المقاتلين. واقترح الأعضاء توصيات لتحسين تنفيذ ودعم البرامج المعززة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مع توخي المرونة في ذلك للنظر في اتخاذ تدابير إضافية للاستجابة للمشهد الأمني المتغير في أفريقيا.

وكرّس الاجتماع الثاني لتنفيذ تقارير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها - الصلة بين السلام والأمن والتنمية. وكان هدفه النظر في الصلة بين النزاع وتخلف النمو، من خلال استخدام تقارير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها كنقطة انطلاق. وقد دخلت كينيا في شراكة مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا ولجنة بناء السلام في عملية شاملة لتحديد الاتجاهات والفرص الرئيسية لتدخل مجلس الأمن بشكل بناء في بؤر الاضطراب حيث تكون الروابط بين النزاع والتنمية أكثر إلحاحا.

وخُصص الاجتماع الثالث لمناقشة حالات النزاعات الداخلية التي تشارك فيها الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير القانونية

البلدان الأكثر تضررا من عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وفي ذلك الصدد، اعتمدنا موضوع "الإصغاء بشكل أفضل إلى وجهات نظر البلدان الأفريقية واستخلاص الدروس من النجاحات التي حققتها في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي عملياتها الانتقالية"، بوصفه المبدأ الذي نسترشد به لتحديد المواضيع وسير اجتماعات الفريق العامل المخصص.

وكخطوة أولى، طرحنا على أنفسنا عدة أسئلة، بما في ذلك ما يلي: ما الذي يجب على مجلس الأمن فهمه بشكل أفضل وأخذه في الاعتبار فيما يتعلق بالبلدان الأفريقية المدرجة في جدول أعماله؟ ما هي الدروس التي يمكن أن نستخلصها من البلدان والمناطق التي نجحت في الانتقال من حالات النزاع التي طال أمدها إلى الاستقرار السياسي والسلام؟ وكيف يمكن لمجلس الأمن أن يأخذ هذه الدروس في الحسبان بشكل فعال في صوغه لولايات عمليات السلام وأن يتفاعل مع العمليات والديناميات السياسية القطرية والإقليمية؟ واسترشادا بتلك الأسئلة، شرعت كينيا أولا في إجراء مشاورات ثنائية مع البلدان الأفريقية التي تمر بمراحل مختلفة في متوالية النزاع والسلام. وكان الهدف من عملية الإصغاء أن يشارك الفريق العامل المخصص في حوار تمهيدي وأن يحدد ويقدم توصيات معتمدة على الصعيدين الوطني والإقليمي، من شأنها تعزيز فعالية مجلس الأمن وكفاءته في الاستجابة لتحديات السلام والأمن في أفريقيا.

وبغية إثراء مناقشاتنا، دعت كينيا البلدان المعنية إلى المشاركة في اجتماعات الفريق العامل المخصص وعرض خبراتها ووجهات نظرها بشأن المواضيع قيد النظر. وكفلنا أيضا أن تكون المسائل الرئيسية الشاملة - بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، المرأة والسلام والأمن؛ والشباب السلام والأمن؛ وبناء السلام؛ والأطفال في حالات النزاع المسلح؛ وحماية المدنيين - جزءا من المناقشات وتم وضعها في سياقاتها وتعزيزها من خلال الدعوة إلى تولي المسؤولية والقيادة على الصعيد الوطني في مواجهة التحديات ذات الصلة.

وسعت كينيا أيضا إلى تعزيز الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة

وهي مسألة تحتاج إلى متابعة واستكمال؛ ومكافحة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب في أفريقيا؛ ومسألة فرض الجزاءات في حالات النزاع في أفريقيا.

وتشمل الأنشطة التي ذكرناها للتو العديد من المبادرات التي نحث مجلس الأمن بقوة على أن يبقها قيد نظره. إن أسباب النزاعات وكذلك الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها لمنع نشوبها وحلها متعددة الأوجه. ويعمل الفريق العامل كمنتدى مهم للمناقشة والتفكير بشأن التهديدات المنهجية الناشئة التي تلحق أضرارا بالقارة. واليوم، يجب أن تشمل الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات العنيفة أو تصاعدها ومنع الحالات التي تم التوصل إلى حل بشأنها من الانتكاس مجموعة من المؤسسات والجهات الفاعلة والاستراتيجيات. وعلى وجه الخصوص، يكتسي التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أهمية حاسمة. ولذلك، كفلت كينيا مشاركة ممثلي المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والنساء والشباب والجهات الفاعلة الوطنية من أفريقيا في الاجتماعات التفاعلية للفريق العامل المخصص، وهو أمر حاسم لضمان أن يمثل الفريق العامل المخصص منتدى لأصحاب المصلحة ذوي الصلة لمناقشة استراتيجيات تعزيز التنسيق والاتساق في عملهم. ويسرنا أننا تمكنا معا من تنشيط وتعزيز الشراكة بين مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

وللمضي قدما، أود أن أشجع الرئيس المقبل للفريق العامل المخصص، بدعم من أعضاء المجلس، على العمل بشأن الطرائق التي يمكن من خلالها متابعة مناقشات الفريق العامل وتوصياته لإضافة قيمة فورية إلى عمل المجلس. وستستفيد أيضا المناقشات من المشاركة الأكثر نشاطا على مستوى السفراء. والفريق العامل منبر جيد يمكن من خلاله للمجلس ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقد المزيد من الاجتماعات المنتظمة والحفاظ على حوار وثيق بشأن القضايا الناشئة لاستكمال المناقشات التي تُجرى خلال الاجتماعات التشاورية

ذات الطابع العابر للحدود. وقيم ذلك الاجتماع التهديد الذي تشكله الجماعات المسلحة غير القانونية والجماعات الإرهابية ذات الطابع العابر للحدود ونطاقها وقدرتها المزعزعة للاستقرار، والتدابير القائمة والممكنة التي يمكن أن يستخدمها مجلس الأمن في معالجة تلك الحالات؛ والعناصر الاستراتيجية والسياسية والتقنية الرئيسية للتنسيق عبر الحدود اللازم لمواجهة التحديات التي تفرضها الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير القانونية ذات الطابع العابر للحدود.

وُحُصص الاجتماع الرابع لعمليات السلام واتفاقات السلام والسياسات والاستراتيجيات والنهج لحل النزاعات في أفريقيا. وكان الهدف منه هو أن يتبادل الأعضاء الآراء والتقييمات بشأن إنجازات وتحديات الاتفاقات والاستراتيجيات التي تستخدمها الأمم المتحدة في عمليات السلام في أفريقيا. وتضمنت النتائج المنبثقة عن ذلك الاجتماع مقترحات بشأن كيفية وتوقيت تعزيز عمليات السلام من خلال الاستخدام الأفضل للمبادرات الإقليمية القائمة ودور الأقران.

كما يسر الفريق العامل المخصص عقد مناقشات الحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية السادسة والاجتماع التشاوري السنوي الخامس عشر بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في الفترة من ١٦ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١، والحلقة الدراسية المشتركة غير الرسمية السابعة والاجتماع التشاوري السنوي المشترك السادس عشر بين المجلسين، في الفترة من ١٣ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، فضلا عن اعتماد المجلسين بتوافق الآراء لبيانين موضوعيين في ختام تلك المناقشات. ويسر كينيا بصفة خاصة أن المجلسين تمكنا من مناقشة الطريق للمضي قدما فيما يتعلق بعدة مسائل والاتفاق عليه، بما في ذلك تعزيز أساليب العمل والتوصل إلى رؤية مشتركة بشأن أفريقيا؛ وتعزيز بناء السلام من أجل الحفاظ على السلام في أفريقيا؛ وتعزيز عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أفريقيا، بما في ذلك تبادل الآراء بشأن توفير تمويل مستدام ويمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة،

الجائحة إلى انخفاض المشاركة في أحداث التوعية - وعندما فشل ذلك، كانت الاجتماعات افتراضية بالكامل - وحدث حتى من إمكانية عقد اجتماعات اللجنة بالحضور الشخصي. وفي واقع الأمر، عقدت لجنة القرار ١٥٤٠ أول اجتماع حضوري لهيئة فرعية بمجرد استئناف ذلك العمل في أعقاب الجائحة.

وإلى جانب أنشطة الاستعراض الشامل، واصلت اللجنة عملها في تنسيق وتقديم المساعدة للدول. ويوجد حاليا ٢٠ طلبا للمساعدة من ١٨ دولة عضوا. وبالإضافة إلى تقديم المساعدة التقنية، شاركت اللجنة في عدة حلقات عمل لمتابعة مختلف العروض. وشارك فريق الخبراء في العديد من مناسبات التوعية في كل منطقة من العالم، مما ساعد على تعزيز تعاون اللجنة مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية والمؤسسات الأكاديمية ومننديات الصناعة وغيرها. وفي الفترة من ٣١ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، تمكنت اللجنة من إجراء مشاورات مفتوحة هنا في نيويورك مع جميع الأعضاء، وكذلك مع المنظمات الدولية والإقليمية وأعضاء المجتمع المدني وأعضاء الصناعات. وكان ذلك أحد العناصر الأساسية للاستعراض الشامل - مما كفل اتساق مداورات اللجنة وقراراتها مع النهج والشواغل العامة للبلدان، بما يتجاوز النهج والشواغل العامة لأعضاء مجلس الأمن البالغ عددهم ١٥.

وبالإضافة إلى إجراء تحليل شامل للتدابير التي اتخذتها الدول تمشيا مع التزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أجرت اللجنة استعراضا للدروس المستفادة على مدى السنوات الخمس الماضية وصاغت مقترحات لولايتها المقبلة، مع الأخذ في الاعتبار مختلف التحديات والتهديدات الناشئة التي كان من الصعب تصورها في عام ٢٠٠٤، عندما اتخذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وتُوجت عملية الاستعراض الشامل الطويلة في تشرين الثاني/نوفمبر باعتماد تقرير نهائي، يتضمن ثروة من المعلومات التحليلية والإحصائية، فضلا عن استنتاجات وتوصيات تعكس المواقف التي أعرب عنها لا أعضاء اللجنة فحسب، بل سائر أعضاء الأمم المتحدة. وينبغي الاعتراف بأن دعم فريق الخبراء كان أساسيا في صياغة تلك الوثيقة.

السنوات المشتركة. ويمكن استخدامه أيضا في إحاطات استكشاف الآفاق بشأن القضايا العالمية الناشئة التي تمس السلام والأمن في أفريقيا. ولإثراء مداورات الفريق العامل، ينبغي أن ينظر في الاستفادة من الزيارات الميدانية، التي يمكن أن تتطوي على تزامن الزيارات الميدانية المشتركة، بما في ذلك إجراءاتها مع لجان أخرى. ونوصي بأن ينظر رئيس الفريق العامل في القيام برحلة سنوية إلى أديس أبابا للحصول على فهم أفضل لعمل الاتحاد الأفريقي بشأن منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان كينيا العميق لجميع أعضاء المجلس على تعاونهم ودعمهم. وأشكر الخبراء الذين أضفوا قيمة كبيرة على مناقشاتنا بخبرتهم ومقترحاتهم وتوصياتهم الملموسة خلال اجتماعاتنا. ونحن ممتنون أيضا لزملائنا في إدارة بناء السلام والشؤون السياسية وشعبة شؤون مجلس الأمن، فضلا عن مسؤولي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ومقدمي الإحاطات والخبراء وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على إسهامهم، ودعمهم، ووقتهم، وتعاونهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير كيبوينو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفير دي لا فوينتي راميريس.

السيد دي لا فوينتي راميريس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): سأقدم الآن لمحة عامة موجزة عن رئاسة المكسيك للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، واللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧) بشأن مالي.

لقد تولينا رئاسة لجنة القرار ١٥٤٠ في واحدة من أكثر الفترات إثارة للاهتمام في عمل اللجنة - وسط الاستعراض الشامل الثاني لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويجب الاعتراف بأنها عملية معقدة جدا. ووافق مجلس الأمن على تمديد تقنيين لولاية اللجنة لتمكينها من مواصلة عملها واختتام الاستعراض الشامل، مع الاعتراف بالأثر الطويل الأجل الناجم عن جائحة مرض فيروس كورونا. أدت

المتابعة في الوقت المناسب بشأن تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي، وهي أداة رئيسية لتحقيق الاستقرار في البلد.

ثانياً، عقدت اللجنة اجتماعات مع ممثلي مالي وبلدان ومنظمات أخرى في المنطقة بهدف تشجيع تحسين التنسيق، وهو أمر ضروري لتنفيذ نظام الجزاءات. وقد مكنتنا تلك الاجتماعات من تحديد المجالات التي تتوفر فيها فرص لإنفاذ حظر السفر الدولي المفروض على الأفراد الثمانية المدرجة أسماؤهم في قائمة الجزاءات الحالية. ولاحظنا أن هناك حاجة إلى مزيد من الدعم من اللجنة والأمانة العامة بغية كفالة امتلاك بلدان المنطقة للأدوات التقنية اللازمة لتنفيذ تلك الجزاءات تنفيذاً كاملاً.

وقد أعطت المكسيك أيضاً الأولوية للحوار مع السلطات المالية طوال فترة رئاستها للجنة. وفي ذلك السياق، واستجابة للشواغل التي أعربت عنها حكومة مالي، أتاحت اللجنة للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة في نيويورك إمكانية الاطلاع على التقارير النهائية لفريق الخبراء قبل نشرها. وبصفتي رئيس اللجنة، نقلت أيضاً إلى جميع أعضائها تعليقات مالي على المسودات النهائية لتلك التقارير. وبالمثل، عملت المكسيك، بوصفها شريكة لفرنسا في صياغة قرار مجلس الأمن ٢٦٤٩ (٢٠٢٢)، الذي جدد نظام الجزاءات المتعلق بمالي، على تشجيع تحسين التنسيق مع السلطات المالية من خلال جهة تنسيق في باماكو. وفي ضوء ما أشرت إليه، نشجع الرئيس المقبل للجنة على مواصلة العمل بغية دعم بلدان المنطقة في أن تبني بشكل منهجي قدرتها على تنفيذ الجزاءات.

وندعو سلطات مالي وبلدان المنطقة إلى تيسير عمل فريق الخبراء الذي يساعد اللجنة. وتكتسي الزيارات التي يقوم بها الخبراء إلى مالي والمنطقة أهمية أساسية في تمكين اللجنة من تلقي معلومات موضوعية وموثوقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إجراء حوار مباشر بين السلطات وفريق الخبراء ضروري للتأكد من أخذ وجهات نظر حكومة مالي وحكومات البلدان المجاورة في الاعتبار عند إعداد التقارير.

وقبل أقل من أسبوعين، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٦٦٣ (٢٠٢٢)، الذي يمدد ولاية اللجنة وفريق الخبراء لمدة ١٠ سنوات. وبالإضافة إلى أن التمديد يعكس الأولويات المحددة في الاستعراض الشامل، فإنه سيزيد من تعزيز المساعدة التي تحتاج إليها الدول للوفاء بالتزاماتها. ولأول مرة، حث مجلس الأمن اللجنة على إيلاء الاهتمام الواجب لمشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة ومجدية في جميع أنشطتها.

وأشكر مرة أخرى جميع أعضاء المجلس على مرونتهم وروحهم البناءة التي مكنت من التوصل إلى توافق في الآراء. وسيكون على من يتولى رئاسة اللجنة أن ينفذ التدابير الجديدة الواردة في القرار، وكذلك في الاستعراضات الشاملة المناظرة، من أجل الحفاظ على أهمية لجنة القرار ١٥٤٠. ونعتقد أنه ينبغي للجنة أن تولي اهتماماً خاصاً للتطورات في مجالي العلم والتكنولوجيا. وبينما نختم فترة رئاستنا للجنة القرار ١٥٤٠، نشعر المكسيك بالارتياح لأن الهيئة الفرعية ستواصل دعم الدول الأعضاء في جهودها لمنع الجهات من غير الدول من الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بلجنة القرار ٢٣٧٤ بشأن مالي، أود أن أبدأ بالإشارة إلى أنه في العامين الماضيين، تأثرت الحالة في مالي بالانقلابين اللذين وقعا في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. في هذا السياق، وعلى الرغم من التحديات المتصلة بالجائحة، واصلت لجنة الجزاءات عقد اجتماعات منتظمة لرصد تنفيذ نظام الجزاءات المنشأ بناءً على طلب سلطات مالي بموجب القرار ٢٣٧٤ (٢٠١٧).

وركز عمل اللجنة على مسألتين. أولاً، عقد أعضاء اللجنة مشاورات غير رسمية لمناقشة التقدم المحرز والتقارير النهائية لفريق الخبراء بشأن مالي. وقدمت التقارير أفكاراً ثاقبة قيمة عن التحديات المرتبطة بتنفيذ الجزاءات المحددة الأهداف التي فرضتها اللجنة. وعلاوة على ذلك، ففي حين تركز اهتمام مجلس الأمن في الجلسات المتعلقة بمالي على تقييم الحالة الأمنية المتدهورة وآثار تعليق النظام الدستوري في البلد، فإن عمل فريق الخبراء مكن اللجنة من توفير

ثم، فإن من الأهمية بمكان أن يبقى تركيز اللجنة منصبا على مهامها الأساسية. وعلى سبيل المثال، أرى أن نظام الجزاءات كان سيستفيد أكثر لو تمكنت اللجنة من الاتفاق على إدراج المزيد من الأسماء المقترحة التي كانت قيد النظر في قائمة الجزاءات. فاستخدام نظام الجزاءات أداة لتعزيز جداول أعمال أخرى لن يؤدي إلا إلى الإضرار بفعاليتها وشرعيته. ويؤسفني أيضا أن التركيز على المهام الأساسية لم يؤد بعد إلى موافقة اللجنة على تحديث مبادئها التوجيهية. وأرى أن اللجنة كانت ستستفيد أيضا من توسيع نطاق رؤيتها لتشمل تقييم ومناقشة أعمال العنف الجنسي والجنساني التي يرتكبها داعش والقاعدة والجماعات المنتسبة إليهما.

وإذ أنتقل إلى دور أمين المظالم، يسرني جدا أن اللجنة تمكنت من الاتفاق على التعيين المقترح لأمين المظالم الحالي، السيد مالانجوم، من دون التأخيرات غير المبررة التي حدثت في الماضي. وأود أن أشيد بالأمانة العامة واللجنة نفسها على جهودهما في دعم الاضطلاع بعملية تتسم بالشفافية وحسن التوقيت لتعيينه. وقد شهدت، بصفتي رئيسة اللجنة، الدور الأساسي الذي يضطلع به أمين المظالم في كفالة مراعاة الأصول القانونية الواجبة، ومن ثم كفالة فعالية نظام الجزاءات وشرعيته على حد سواء. واستنادا إلى تلك التجربة، أعتقد اعتقادا راسخا أن توسيع ولاية أمين المظالم أو استحداث ضمانات إجرائية مماثلة في سياق جميع نظم جزاءات الأمم المتحدة من شأنه أن يعود بالنفع على فعالية تلك النظم وشرعيتها بوجه عام. ولذلك، يسعدني جدا أن المجلس قد أوضح، باتخاذ مؤخر القرار ٢٦٥٣ (٢٠٢٢) بشأن الحالة في هايتي، عزمه على النظر في الإنعاش لأمين المظالم بكفالة مراعاة الأصول القانونية الواجبة خارج نطاق نظام القرار ١٢٦٧.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب باتخاذ القرار ٢٦٦٤ (٢٠٢٢) في الأسبوع الماضي، بشأن الإعفاءات لأسباب إنسانية. فتجنب العواقب السلبية غير المقصودة لجزاءات مجلس الأمن، بما في ذلك على العمل الإنساني، أمر حاسم الأهمية. وأرى أن من المهم بصفة خاصة أن ينطبق الإعفاء أيضا على نظام الجزاءات المفروضة عملا بالقرار ١٢٦٧.

وإنني على ثقة من أن لجنة القرار ٢٣٧٤، بدعم من الدول الأعضاء، ستواصل إسهاماتها وفقا لولاية حفظ السلام في مالي.

في الختام، أود أن أشكر الخبراء وموظفي الأمانة العامة، وكذلك زملائي في البعثة الدائمة للمكسيك لدى الأمم المتحدة، على ما أبدوه من مهنية في عملهم طوال العامين الماضيين دعما لحسن سير عمل كلتا اللجنتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفير دي لا فوينتي راميرس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسفيرة هايمرباك.

السيدة هايمرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لعرض بعض الأفكار بشأن تجربتي خلال العامين الماضيين بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. لقد كانت رئاستي للجنة شرفا لي وأشكر فريقتي والبعثة النرويجية على ما قدماه لي من دعم وما اضطلعوا به من عمل بناء.

أضافت اللجنة خلال السنتين الماضيتين أربعة أفراد وكيانين إلى قائمة الجزاءات. وشطبت اللجنة من القائمة ثلاثة كيانات و ١٤ فردا، وجاء ذلك أساسا في إطار الاستعراض السنوي أو بناء على توصية من أمين المظالم. وأود أن أشاطركم بعض آرائي الشخصية بشأن ذلك العمل.

لا يزال المجلس يُظهر وحدة قوية في التصدي للتهديدات التي تشكلها الجماعات المنتسبة لتنظيمي القاعدة وداعش ولا تزال لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ تشكل، بدعم من فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، أداة فعالة وجيدة الأداء لمكافحة داعش والقاعدة. ومع ذلك، يتطلب الحفاظ على تلك الوحدة جهودا متواصلة من جميع أعضاء المجلس، المنتخبين والدائمين على حد سواء. ومن

أخيراً، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى زملائي وأعضاء اللجنة والأمانة العامة وأمين المظالم وفريق الرصد. فخلال هذه الفترة، أسهموا جميعاً، كل بصفته، في العمل الهام الذي اضطلعت به اللجنة وهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وقد كان من دواعي سروري حق العمل معهم جميعاً وأشكرهم على تعاونهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفيرة هايمرباك على إحاطتها.

وباسم مجلس الأمن، أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري لرؤساء اللجان المنتهية ولايتهم على الطريقة التي اضطلعوا بها بمسؤولياتهم الهامة بالنيابة عن المجلس.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٠٠.